الديار
AD-DIYAR
السبت ٨ أيار ٢٠١٠

سلامة يدعو الى اتفاق دولي جديد حول الملاءة المصرفية واعتماد نسب جديدة

هيئة الاتصالات أكدت التعاون مع الوزارة والطاقة تعتمد تقسيط متأخّرات الكهرباء الكترونياً

تركز الاهتمام الاقتصادي امس، على الاجتماع الثامن لمجموعة لجان الرقابة الفرنكوفونية، والاجتماع الاول للهيئة الناظمة للاتصالات بعد استقالة رئيسها الدكتور كامل شحادة، والاجراءات المتخذة في وزارة الطاقة والمياه.

الرقابة الفرنكوفونية

كانت لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة امس، مواقف على جانب كبير من الاهمية، خلال افتتاحه الاجتماع الثامن لمجموعة لجان الرقابة الناطقة باللغة الفرنسية (الفرنكوفونية) في فندق جفينور – روتانا فبعد عرضه كيفية ولادة مجموعة المراقبين المصرفيين للدول الفرنكوفونية وتحولها الى منتدى لتبادل الخبرات والافادة المتبادلة من اعمالنا. اكد ان شبح الازمة المالية ما زال ماثلا، وارتداداتها لا تزال تهدد بعض اقتصاداتنا وتحثنا على التحلي بقدر اكبر من الحيطة والحذر للقيام بدور ناظم في قطاعاتنا المالية. ولا يقضي هذا الدور الناظم بانتظار الصدمات لاتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة فحسب، بل يفترض ايضا اتخاذ تدابير احترازية لتجنيب مصارفنا اضطرابات لا تستطيع دوما مواجهتها او قد يكون ثمنها مكلفا.

واعتبر سلامة ان الدور الاحترازي يتركز على مبدأين رئيسين، اولهما المشاركة بفعالية في الابحاث التي تجريها المنظمات الدولية مثل لجنة بازل ومجلس الاستقرار المالي ومجلس المعايير المحاسبية الدولية وصندوق النقد الدولي، وثانيهما مناقشة المقاربات التي اعتمدناها في مجال الرقابة المصرفية والمعايير الاحترازية.

وامل في التوصل الى اتفاق دولي جديد حول الملاءة المصرفية عموما، بل التوصل خصوصا الى تدابير تضمن مصلحة المساهمين وعملاء المصارف ومصلحة المكلفين، وذلك انطلاقا من وجهة نظر تركز على استمرارية النشاط المصرفي لا التصفية. لافتا الى ان جميع الهيئات الدولية تشدد، ليس فقط على تطبيق الركيزة الاولى لاتفاقية بازل ٢ التي تخضع حاليا لتعديلات جوهرية، بل كذلك الى تطبيق الركيزتين الثانية والثالثة لهذه الاتفاقية، لا سيما في ما يتعلق بالادارة الرشيدة والشفافية.

واشار الى ان الاصلاحات المتصلة بالركيزة الاولى لاتفاقية بازل ٢ تشمل المحاور الرئيسية التالية: ١

– تحسين نوعية الاموال الخاصة للمصارف، تفوق النسب القانونية.

٢– اعتماد نسب جديدة، غير نسبة الملاءة مثل: نسبة الاستدانة او نسبة السيولة (على المدين القصير والطويل).

٣– السبل الكفيلة بتجنب المخاطر التي تهدد القطاع المالي ككل.

٤– ضرورة الفصل بين حجم الاموال الخاصة وتطور الدورة الاقتصادية سواء في حالة الازدهار او الانكماش.

ولفت الى ان لبنان كان في عداد الدول التي بقيت بمنأى عن الازمة المالية التي عصفت بالعالم، ولم ينجح في ذلك من باب الصدفة، انما بفضل تعاون وثيق بين الجهة الناظمة للقطاع المصرفي والمالي، اي مصرف لبنان والجهة المولجة بالرقابة المصرفية اي لجنة الرقابة على المصارف والادارات الواعية لدى مصارفنا اي مفوضي المراقبة.

الهيئة الناظمة

وبعدما استبعد وزير الاتصالات شربل نحاس اي خلاف مع الرئيس المستقيل للهيئة الناظمة للاتصالات كمال شحادة عهد مجلس ادارة الهيئة، امس، اول اجتماع لها برئاسة رئيس الهيئة بالانابة عماد حب الله واكد بيان مشترك صدر عن الوزارة والهيئة على «تعزيز التعاون بين الوزارة والهيئة إنفاذا لقانون الاتصالات رقم ٤٣١ بغية النهوض بالقطاع كما جرى التشديد على ضرورة استفادة لبنان من الفرص المتوافرة راهنا على الاصعدة التكنولوجية والهيكلية وتأمين افضل الخدمات بأفضل الاسعار للمستهلك اللبناني».

اضاف البيان: «اكدت الهيئة ان الوزير وفقاً لنص القانون هو الذي يحدد السياسة القطاعية». ونوهت بـ«اهمية وضع تحديد واضح وصريح لمفهوم تحرير القطاع ورفع كل القيود غير المبررة من ادارية وضريبية وتحويل قطاع الاتصالات الى نشاط اقتصادي مجد للبلاد واعتبار الخصخصة وسيلة متاحة لتشجيع المنافسة في مجال تقديم الخدمات مع الاستفادة من البنى التحتية التي توفرها الوزارة لا سيما من خلال زيادة السعات الدولية ومد شبكة الالياف البصرية وتحديث نظم عمل المقسمات». بدوره ابدى الوزير نحاس ارتياحه التام لمضمون الاجتماع مثنيا على المهنية التي يتمتع بها مجلس ادارة الهيئة وكادرها الوظيفي. ولفت الى اهمية بدء مناقشة انتقال المهام وموازنة الهيئة وتفنيدها من دون إبطاء على قاعدة تكريس الدورين الاستشاري والتنظيمي للهيئة تجاه الوزارة من جهة وتجاه المشغلين المرخص لهم والمشتركين من جهة اخرى. وتم الاتفاق على ترشيد استخدام الهبات المتاحة للهيئة من الجهات كافة: الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد الاوروبي والبنك الدولي بما يخدم الاهداف المشتركة المذكورة اعلاه.

فواتير الكهرباء

ويواصل وزير الطاقة والمياه من جهته اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتسهيل اعمال المكلفين وتكمن الخدمة الجديدة في إمكانية معرفة المواطنين للتغذية المتوقعة والتقنين للكهرباء في بيروت الكبرى والمناطق للأيام المقبلة عبر الموقع الإلكتروني www.eld.gov.lb مع إمكانية معرفة التغذية الفعلية للأيام السابقة.

واعتبر باسيل ان اطلاق هذا الموقع هو من اجل شفافية مطلقة يتطلع من خلالها المواطن على التعذية الكهربائية للأيام المقبلة وللمقارنة مع مناطق اخرى ونحن نعلم انه لا توجد حاليا مساواة كاملة بهذا الخصوص والامر غير مقصود كما اننا نجد في الجدول الاسبوعي لمؤسسة كهرباء لبنان تفاوتا في التغذية وسعينا هو للوصول الى المساواة بين المواطنين وفي كل المناطق وهذا الامر نعلنه ليطلع عليه المواطنون ولنذهب الى المساواة تدريجيا ولتكون الحقيقة واضحة.

وكشف باسيل عن الخدمة الثانية وهي الفواتير المدفوعة اي (المتأخرات والمحاضر والغرامات) الموجودة ايضا على الموقع مع تسهيل اخر من قبل المدير العام هو تقسيط المتأخرات وغرامات المحاضر حيث اصبح بالإمكان دفعها من ستة اشهر الى ٤٢ شهرا بمبالغ تتراوح بين اربعين ألفا الى ٣٠٠ الف ليرة. وهذا امر يحصّل حقوق المؤسسة أكان من ادارات الدولة او من المخيمات الفلسطينية وسائر المواقع الرسمية وغير الرسمية ومن القطاع الخاص ومن السياسيين وهي حملة بدأت ولن تتوقف قبل ان تكون المؤسسة قد حصلت كل حقوقها.

وذكّر الوزير باسيل المواطنين بأن من لا يقوم بواجباته سيتعرض الى الملاحقة القانونية وهذا امر بدأ بالحملات المتتالية والملاحقات القانونية التي تحصل وهو امر سيفعل بشكل اكبر.

وقال: نتأمل ان يكون عام ٢٠١٠ عاما يحمل جباية بشكل اكبر ويعطي مداخيل اكبر لمؤسسة كهرباء لبنان وان الاجراء الذي اتخذ مؤخرا بتخفيض رسوم الاشتراك والتحول من ٥ امبير الى ١٠ او ١٥ امبير مجانا، اضاف خلال اسبوعين فقط ٦ ١الف مشترك في الكهرباء ويترافق هذا التسهيل مع تسهيل اضافي يكمن في ان من يأخذ ١٥ امبير لديه امكانية في ان يربح سخانا شمسيا مجانا من دون اي كلفة عن طريق القرعة. وهذا الامر سيتابع بخطوات اضافية تعزز الشفافية وتحصن المؤسسة باستيفاء كل مستحقاتها المالية.

في ديار الاقتصاد

نشد على يد وزير الطاقة والمياه جبران باسيل لأنه يعمل بكل طاقته ولكن وفق الامكانات المتاحة. صحيح ان الموقع الالكتروني لمؤسسة الكهرباء مهم، ومهم ايضاً ان يعرف المكلف برامج التقنين مسبقاً، والتغذية السابقة، والاهم منها وضع حد للفواتير غير المدفوعة التي تجرجر منذ سنوات طويلة، وذلك من خلال تقسيط هذه المتأخرات، وتنبيه المتلكئين بالملاحقة القانونية من دون ان ننسى ان الوزير باسيل وعدنا باعلان اسماء كل من يتخلف عن الدفع، سواء كان وزيرا او نائبا او موظفا نافذا، او اي جهة رسمية وغير رسمية. فنحن بانتظار نتيجة هذه الخطوة، ومعرفة من يفضل جيبه على خزينة الدولة!

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"